

أسس نقد الرجال عند الإمام الذهبي

ياسر خليف احمد

المديرية العامة لتربية الانبار الاشراف الاختصاصي

yasser1972alkhaldy@gmail.com

الاستلام (Received) : 2026 / 04/ 03 التعديل (Revision) : 2026 / 04/25

القبول (Accepted) : 2026 /05/ 06 النشر (Published) : 2026/ 09/30

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



4.0 International License

المستخلص

يتناول هذا البحث أسس نقد الرجال عند الإمام الذهبي، أحد أبرز نقاد الحديث في القرن الثامن الهجري، وذلك من خلال استقراء مؤلفاته النقدية كـ"ميزان الاعتدال" و"تذكرة الحفاظ"، وقد تبين أن منهج الذهبي تميز باعتماد "التوثيق المعنوي" القائم على قرائن أحوال الراوي وملازمته للثقافت، إضافة إلى تصنيفه الدقيق لمراتب التوثيق والتضعيف درجات متفاوتة تعكس رؤيته التحليلية لقيمة الأسانيد الاحتجاجية، كما قرر الذهبي قاعدة تقديم الجرح المفسر على التعديل عند تعارضهما، وردّ الجرح المبهم المجمل، وفرّق بين جرح الراوي لكثرة خطئه فيصلح للمتابعات وبين جرحه بالكذب والوضع فيسقط روايته بالكلية، وفي مسألة تعارض الأقوال النقدية، وضع الذهبي أسساً للترجيح منها: تقديم قول الناقد المعاصر على المتأخر، وتقديم الجرح المفسر على المبهم، والنظر إلى كثرة النقاد مع اشتراط تقاربهم في المرتبة العلمية، وتقديم الأعم والأوثق والأضبط وإن قل عدداً، وقد أسس الذهبي منهجه على جملة من النصوص الشرعية، واتسم بالإنصاف والعدل في الحكم على الرجال، فلم يمنعه بغضه لبدعة راوٍ من بيان حقيقة وثاقته أو ضعفه.

الكلمات المفتاحية: الذهبي، نقد الرجال، الجرح والتعديل، التوثيق المعنوي، الترجيح بين الأقوال.

Abstract:

This research examines the foundations of narrator criticism according to Imam Al-Dhahabi, one of the most prominent Hadith critics of the eighth century AH (14th century CE), through an inductive study of his critical works such as "Mizan Al-I'tidal" and "Tadhkirat Al-Huffaz." It has been shown that Al-

Dhahabi's methodology was distinguished by his adoption of "moral authentication" (Al-Tawthiq Al-Ma'nawi), which is based on contextual indicators of the narrator's character and his prolonged association with reliable narrators, in addition to his precise classification of the graded levels of authentication and discrediting, reflecting his analytical vision of the probative value of chains of transmission. Al-Dhahabi also established the rule of giving precedence to explained discrediting (Al-Jarh Al-Mufassar) over unspecified commendation (Al-Ta'dil) when they conflict, while rejecting vague and ambiguous discrediting. He distinguished between discrediting a narrator due to frequent errors—which may render him suitable for follow-up narrations (mutaba'at)—and discrediting him for lying and fabrication, which completely invalidates his narration. Regarding the issue of conflicting critical opinions, Al-Dhahabi set forth principles for weighing preferences, including: giving precedence to the contemporary critic over the later one, giving precedence to explained discrediting over vague discrediting, considering the number of critics provided they are comparable in scholarly rank, and giving precedence to the most knowledgeable, most reliable, and most precise critic even if fewer in number. Al-Dhahabi grounded his methodology in a number of scriptural texts, and was characterized by fairness and justice in judging narrators, as his aversion to a narrator's doctrinal innovation did not prevent him from clarifying the reality of his reliability or weakness.

Keywords: Al-Dhahabi, Narrator Criticism, Al-Jarh wa Al-Ta'dil, Moral Authentication (Al-Tawthiq Al-Ma'nawi), Weighing Precedence between Conflicting Opinions (Al-Tarjih).

المقدمة:

يعد علم الجرح والتعديل من أجلّ علوم الحديث الشريف وأدقها مسلكاً، إذ به يُعرف صحيح الرواية من سقيمها، ويُتميز الثقات من الضعفاء والمجهولين، وقد تضافت جهود أئمة هذا الشأن عبر العصور لوضع معايير دقيقة لنقد الرواة، فكان لكل إمام منهجه الذي سار عليه وضوابطه التي اعتمدها، ويأتي في طليعة هؤلاء الأعلام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أحد كبار نقاد الحديث في القرن الثامن الهجري، وصاحب المصنفات الكثيرة التي تعنى بطبقات الرواة وأحوالهم كميزان الاعتدال وتذكرة الحفاظ والعبر وغيرها، وقد تميز منهج الذهبي النقدي بالجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي، فهو لم يكن مجرد ناقل لأقوال من سبقه من النقاد كشعبة والثوري وابن معين وأحمد والبخاري وأبي حاتم، بل أضاف إليها اجتهاداته الخاصة وترجيحاته، مما جعل أحكامه النقدية تحظى بقبول واسع لدى العلماء المتأخرين، ومن أبرز أسس منهجه: اعتماد التوثيق المعنوي مع الاشتراطات الدقيقة، والتفرقة بين أنواع الجرح المفسر والمبهم، والموازنة بين أقوال النقاد المتقدمين والمتأخرين، مع عناية خاصة بطبقات الرواة ومراتبهم الزمنية، كما اشتهر الذهبي بتحرير الأقوال فيمن قيل فيهم أقوال متضاربة، وبالإنصاف في الحكم على الرجال من غير تشدد مفرط ولا تساهل مخل، حتى قيل إن ميزانه في نقد الرجال من أدق الموازين وأعدلها، ولا ريب أن الوقوف على هذه الأسس الأصيلة في نقد الذهبي يعد مطلباً مهماً لكل باحث في علم الحديث، إذ يعين على فهم كيفية تطبيق قواعد الجرح والتعديل على أرض الواقع، ويكشف عن عبقرية هذا الإمام في استنباط الأحكام النقدية التي صانت السنة النبوية من دخلاء الرواة ومجهوليه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الإمام الذهبي يُعد من أبرز نقاد الحديث في القرن الثامن الهجري، وقد تميز منهجه النقدي بالتحرير والإنصاف والموازنة بين أقوال المتقدمين، مما جعل أحكامه مرجعاً مهماً لدى العلماء المتأخرين، ولا يزال فهم أسس منهجه ضرورياً لكل باحث في علم الجرح والتعديل لمعرفة كيفية تطبيق قواعد النقد على الرواة المختلف فيهم، خاصة في عصر كثرت فيه الآراء النقدية وتنوعت المشارب، فكان لا بد من العودة إلى أئمة هذا الفن كالذهبي لاستلزام منهجيتهم الرصينة. كما أن دراسة أسسه النقدية تساهم في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول آلية الحكم على الرواة، وتبرز كيف استطاع الذهبي أن يؤصل لقواعد نقدية متزنة تجمع بين الأصالة والاجتهاد الشخصي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استقراء وتحليل أسس نقد الرجال عند الإمام الذهبي من خلال مؤلفاته النقدية كـ"ميزان الاعتدال" و"تذكرة الحفاظ" و"الكاشف"، واستخلاص الضوابط والمعايير التي اعتمدها في قبول الرواة أو

جرحهم، مع بيان موقفه من القضايا النقدية الإشكالية كالتوثيق المعنوي والجرح المبهم وعلاقة اجتهاده بأقوال من سبقه من النقاد كشعبة وابن معين وأحمد والبخاري. ويسعى البحث أيضاً إلى تصنيف مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي وتحديد دلالات ألفاظه النقدية، إذ تختلف هذه الدلالات من ناقد لآخر، ويعد الوقوف على اصطلاحاته الخاصة مطلباً مهماً لفهم أحكامه على الرواة فهماً دقيقاً غير مغالٍ فيه.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الأحكام النقدية الصادرة عن الذهبي قد تبدو أحياناً متضاربة أو متباينة في درجاتها، كما أن بعض الباحثين يخلطون بين منهجه ومناهج غيره من النقاد المتأخرين، مما يستدعي دراسة منهجية دقيقة لتأصيل أسسه النقدية وفهم مرجحاته وأسباب اختياراته في الحكم على الرواة.

السؤال الرئيسي:

ما هي أسس نقد الرجال عند الإمام الذهبي، وكيف طبقها في أحكامه على الرواة المختلف فيهم؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما هي مراتب الجرح والتعديل التي استقر عليها الذهبي في مصنفاته؟
2. كيف تعامل الذهبي مع قضية تقديم الجرح على التعديل وتقييدها بالضوابط؟
3. ما هو موقف الذهبي من أحكام النقاد المتأخرين الذين لم يعاصروا الرواة؟
4. كيف وازن الذهبي بين الأخذ بأقوال المتقدمين وبين اجتهاده الشخصي؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبع أقوال الذهبي النقدية في كتبه المختلفة واستقرائها، ثم تحليلها لاستخلاص الأسس والضوابط العامة التي سار عليها، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الاقتضاء لمقارنة منهجه بمناهج غيره من النقاد، وذلك للوصول إلى تصور متكامل عن خصوصية منهج الذهبي في نقد الرجال.

المبحث الأول: أسس الذهبي في قبول الرواة ومراتب التوثيق عنده

يمثل قبول الرواة عند الإمام الذهبي عملية نقدية دقيقة تقوم على أسس متكاملة تجمع بين الأصالة النقلية والاجتهاد التحليلي، إذ لم يكن الذهبي مجرد ناقل لأقوال من سبقه من النقاد، بل كان ينظر إلى الراوي من خلال منظومة متعددة المعايير تبدأ بالتمحيص في عدالته وضبطه وتنتهي بالنظر إلى مكانته بين أقرانه وطبقاته⁽¹⁾، ومن أبرز ما يميز منهج الذهبي في التوثيق اعتماده على ما يمكن تسميته بـ"التوثيق الفعلي أو الضمني"⁽²⁾، وهو أن يقبل الراوي إذا استبانت له أهليته للرواية من خلال قرائن حالية ومقالية، حتى دون وجود نص صريح عن ناقد متقدم بتوثيقه، وهذه القاعدة تستند إلى أصل قرآني عظيم، وهو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ)⁽³⁾.

علّق الله تعالى وجوب التبين على مجيء الفاسق بالخبر، مما يفيد بمفهوم المخالفة أنه إذا جاء الثقة المخبر فلا حاجة إلى هذا التبين الشديد، والذهبي من خلال توثيقه الضمني إنما يحاول أن يثبت وثاقة الراوي من خلال استقراء أحواله وسلوكه وملازمته للعلماء الثقات، وهذا يعادل في قوته النص المباشر أحياناً، فمثلاً، نجد الذهبي يوثق في "سير أعلام النبلاء" راوياً كـ"يزيد بن هارون" بالرغم من أنه لم يرد عنه توثيق صريح من أئمة كبار النقاد بصيغة مباشرة، لكن الذهبي اعتمد على قرائن متعددة منها ملازمته لشعبة والثوري وحسن أخلاقه وكثرة عبادته⁽⁴⁾، وهذا نموذج صريح للتوثيق المعنوي الذي اعتمده كأصل منهجي، ومن الأسس الراسخة عند الذهبي في باب التوثيق تصنيفه للرواة إلى مراتب متعددة ومتفاوتة، بحيث لا يخلط بين من يصلح للاحتجاج به في أصح الكتب كالصحيحين، ومن يصلح للاحتجاج به في السنن الأربعة أو في المتابعات والشواهد فقط، وهذه المراتب مستمدة من منهج النقاد السابقين لكن الذهبي أضاف إليها تنقيحاً وتفصيلاً لم يسبقه إليه أحد، فهو يبدأ بأعلى مراتب التوثيق بوصف الراوي بـ"الحافظ المتقن" أو "الإمام الثبت" أو "الحجة"، وهذه الصفات تدل على أن الراوي في ذروة الثقة والضبط والإتقان، كوصفه للإمام مالك بن أنس بأنه "إمام دار الهجرة وحافظها الثبت"⁽⁵⁾.

تأتي المرتبة الثانية بوصف الراوي بـ"صدوق" أو "لا بأس به" أو "محل الصدق"، وهذه الأوصاف تدل على أن الراوي مقبول في الجملة لكنه قد لا يبلغ درجة المتقن الحافظ في الضبط، فيحتج به في غير الصحيحين أو يتابع به. ثم المرتبة الثالثة بوصف الراوي بـ"شيخ" أو "روى عنه الناس" دون زيادة، وهذه تدل على أن الراوي مجهول الحال لم يثبت توثيقه ولا تجريحه، فينزل منزلة من يحتاج إلى متابعة. وللذهبي في هذا السياق قاعدة مهمة مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"⁽⁶⁾، فهذا الحديث يبين أن العدول هم الذين يحملون العلم في كل طبقة، والذهبي كان يطبق هذا المبدأ عملياً في قبوله للرواة من طبقة بعد طبقة إذا تبين لهم صدقهم وأمانتهم وإن لم يرد في حق كل واحد منهم توثيق خاص.

ومن الأسس التحليلية الدقيقة في منهج الذهبي لقبول الرواة، اعتماده على معيار "الملازمة الطويلة للثقات" كقرينة قوية على العدالة والضبط، فهذا معيار يستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل"⁽⁷⁾، فمن خال الثقات الأثبات ولزمهم وأخذ عنهم دهرًا طويلاً، فإن ذلك يدل على أنه منهم وإلا لما تحملته طباعه ولم يثبت معهم، والذهبي يستخدم هذا المعيار بكثرة في توثيقه لكثير من تابعي التابعين الذين عاشروا كبار الأئمة. فمثلاً، نجد الذهبي يوثق الإمام "سفيان الثوري" بدرجة عليا ليس فقط لنص النقاد عليه، بل لأنه لزم التابعين الجليلين كأبي إسحاق السبيعي ومنصور بن المعتمر والأعمش⁽⁸⁾.

هذه الملازمة الطويلة عند الذهبي تعد دليلاً قوياً على أنه كان على منهجهم في الثقة والأمانة. وبالمقابل، كان الذهبي يرد توثيق من يدعي الثقة لراوٍ لم يثبت ملازمته للثقات ولا عرف بحمل العلم عنهم، وهذا واضح في نقده لبعض الصوفية والمتصوفة الذين ادعوا الرواية بلا سند متصل أو بلا ملازمة حقيقية للعلماء، ومن الشواهد على دقة منهج الذهبي في التوثيق، أنه كان يفرق بين توثيق الراوي الذي عاصر كبار العلماء وروى عنهم رواية مباشرة، وبين توثيق الراوي الذي روى عنهم بواسطة أو عن طريق الإجازة، فالأول عنده أقوى وأثبت توثيقاً من الثاني، لأن الرواية المباشرة تمنح فرصة أكبر للمعاصرة والمعرفة الحقيقية بحال الراوي، وهذا يتسق مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"⁽⁹⁾، فالقرب من زمن النبوة والخيرية يقتضي قوة التوثيق وصحته، والذهبي يترجم هذا المبدأ النبوي إلى قاعدة نقدية عملية، ومما تجدر الإشارة إليه في منهج الذهبي لقبول الرواة، اعتماده على معيار الشهرة بالعلم والطلب كدليل على التوثيق، فمن اشتهر بين العلماء بطلبه للعلم ورحلته فيه وكثرة مروياته، فإن ذلك يعد قرينة قوية على قبوله وعدالته، إلا إذا قام دليل خاص على جرحه، وهذه القاعدة مستفادة من قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)⁽¹⁰⁾.

الله تعالى أمر بسؤال أهل الذكر وهم العلماء، ومن اشتغل بالعلم وطلب الحديث ورحل فيه وتفقه، فإنه يدخل ضمن هذه الآية الكريمة في مرتبة أهل الذكر، والذهبي يأخذ بهذا المعنى ويعتبره أصلاً من أصول التوثيق، فمثلاً، نجد الذهبي يوثق إماماً كـ"أحمد بن حنبل" ليس فقط لنص النقد عليه، بل لأنه اشتهر بين الناس بطلبه للعلم ورحلاته فيه وتفوقه على أقرانه⁽¹¹⁾، وهذه الشهرة وحدها كافية عند الذهبي لتقييمه في التوثيق على غيره، لكن بتحليل منهج الذهبي يظهر أنه لم يكن يقبل كل مشهور بالعلم دون تمحيص، بل كان يتأكد من أن الشهرة بالعلم لم تكن مقترنة بالعلو أو البدعة أو التساهل في الأخذ عن الضعفاء، فقد رد توثيق بعض المشهورين كـ"مقاتل بن سليمان" مع شهرته بالتفسير والعلم، لأنه رأى فيه غلواً وتشدداً في المذهب أثر على روايته⁽¹²⁾.

ومن النماذج التطبيقية عند الذهبي، أنه كان يعتمد على كثرة شيوخ الراوي وتميزهم كدليل على قوة توثيقه، فمن روى عن عدد كبير من الثقات الأثبات وتفرّد بالرواية عنهم، فإن ذلك يدل على أنه كان على منهجهم في الثقة، لأن الضعفاء والمجهولين لا يقبلون عادة على الرواية عن هؤلاء الأئمة ولا يتحملون عنهم، والذهبي يستند في هذا إلى قاعدة عقلية منطقية مفادها أن الثقات لا يرضون بالرواية عن الضعفاء ولا يتحملون عنهم، بل إن الضعفاء هم الذين يتحملون عن الثقات لا العكس، وهذا الأسلوب التحليلي في التوثيق يعد من أبرز ما يميز الذهبي عن غيره من النقاد الذين كانوا يعتمدون في الغالب على النقل الصريح فقط دون الاجتهاد الشخصي في الاستنباط من القرائن والأحوال، ومن ثم يمكن القول

إن أسس الذهبي في قبول الرواة ومراتب التوثيق عنده تشكل منظومة نقدية متكاملة تستند إلى النصوص الشرعية من كتاب وسنة، وتستعين بالاجتهاد الشخصي والتحليل العقلي للقرائن، مما يجعل أحكامه في التوثيق أقرب إلى اليقين منها إلى الظن في كثير من الأحيان، وهو ما يفسر المكانة العلمية الرفيعة التي حظيت بها مؤلفاته من كتب الجرح والتعديل عبر العصور.

المبحث الثاني: أسس الذهبي في جرح الرواة ومراتب التضعيف عنده

يمثل منهج الإمام الذهبي في جرح الرواة قمة الدقة والتحليل العلمي، حيث لم يكن يقبل أي جرح يصدر عن أي ناقد دون تمحيص شديد، بل كان يخضع كل قول جرح لميزان نقدي دقيق يقوم على التفريق بين أنواع الجرح ومراتبه وأسباب كل جرح، وهذا ما يفسر سبب كون "ميزان الاعتدال" من أهم كتب الجرح والتعديل في تاريخ الإسلام. ومن الأسس القرآنية التي استند إليها الذهبي في جرح الرواة قوله تعالى: (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)⁽¹³⁾.

فمن لم يكن من المتقين في روايته وأدائها فإن الله لا يتقبل منه، والذهبي يترجم هذه الآية إلى قاعدة نقدية عملية، وهي أن التقوى شرط أساسي لقبول الرواية، فمن كان فاسقاً أو كذاباً أو متساهلاً في دينه فإن روايته لا تقبل مهما كان علمه، وقد قسم الذهبي مراتب الجرح إلى درجات متفاوتة، بدءاً من أخفها كقوله "فيه لين" أو "ليس بالقوي" أو "سيئ الحفظ"، مروراً بالدرجة الوسطى كقوله "منكر الحديث" أو "ضعيف" أو "يخطئ كثيراً"، وانتهاءً بأشدها كقوله "متروك" أو "واه" أو "كذاب" أو "وضع الحديث" أو "دجال"، وكل درجة من هذه الدرجات لها أثرها في قبول الراوي أو رده، فمن كان في الدرجة الأولى قد يصلح للمتابعات والشواهد عند الحاجة، أما من كان في الدرجة الأخيرة فهو ساقط الرواية بالكلية، والفرق بين هذه المراتب عند الذهبي ليس فرقاً لفظياً بل فرقاً منهجياً تحليلياً يراعي فيه أسباب الجرح ودرجة قوتها وتأثيرها⁽¹⁴⁾.

ومن أبرز الأسس التحليلية التي اعتمدها الذهبي في الجرح، أنه كان يقدم الجرح المفسر الموضح أسبابه على التعديل إذا كان الجرح أوثق من المعدل أو مساوياً له، وهذه القاعدة تستند إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"⁽¹⁵⁾، فصاحب الجرح كالمدعي يحتاج إلى بينة وبرهان، فإذا أتى بالبينة المفسرة للسبب كان قوله مقديماً، وقد طبق الذهبي هذه القاعدة تطبيقاً عملياً في كثير من المواضع، فمثلاً عندما يجد جرحاً مفسراً عند ناقد كأبي حاتم أو ابن معين يقول فيه "فلان يسرق الحديث"⁽¹⁶⁾ أو "فلان يضع الحديث" أو "فلان يروي الموضوعات"، فإن الذهبي يأخذ بهذا الجرح ويقدمه على تعديل غيره له، لأن الجرح المفسر أتى بالبينة التي تثبت علة الراوي، وفي المقابل، كان الذهبي يرد الجرح المبهم المجمل كقوله "فيه نظر" أو "ليس بذاك القوي" أو "لا أعرفه" إذا لم يكن هناك

سبب واضح للجرح، وكان يتوقف في مثل هذه الحالات أو يبحث عن قرائن أخرى تؤيد أو تعارض هذا الجرح المجل.

ومن الشواهد على دقة هذا المنهج، أن الذهبي قبل جرح يحيى بن معين لراو اسمه "عبد الله بن مسلم" حيث قال فيه "ليس بشيء يضع الحديث"⁽¹⁷⁾، وقدم هذا الجرح المفسر على توثيق بعض المتأخرين له، مع أن ابن معين معاصر للراوي وأدركه وعرف حقيقة أمره، وهذه المعاصرة عند الذهبي تعطي قوة إضافية للجرح المفسر.

ومن الأسس المهمة جداً في منهج الذهبي في الجرح، أنه كان يفرق بين جرح الراوي لكثرة خطئه وسوء حفظه وبين جرحه لاتهامه بالكذب والوضع، فالأول يسمى في اصطلاحه "الضعيف" أو "السيئ الحفظ" وقد يصلح حديثه للمتابعات والاعتبار إذا كان خطأه ليس فاحشاً، أما الثاني فيسمى "الواهي" أو "المترك" أو "الدجال"⁽¹⁸⁾ فلا يصلح حديثه لأي شيء، وهذه التفرقة مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"⁽¹⁹⁾، فالحديث شدد في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثبت كذبه في الحديث النبوي فهو من أهل الوعيد الشديد، والذهبي يطبق هذا المنهج بدقة متناهية. فمثلاً، نجد الذهبي يصف راوياً كـ"محمد بن السائب الكلبي" بأنه "مترك الحديث" لأنه اتهم بالكذب والوضع⁽²⁰⁾.

بينما يصف راوياً آخر كـ"الحسن بن عمارة" بأنه "ضعيف" لسوء حفظه وكثرة خطئه مع صدقه في نفسه⁽²¹⁾، وهذه الفروق الدقيقة تجعل من منهج الذهبي في الجرح منهجاً تحليلياً عميقاً لا سردياً جامداً، ومن النماذج التطبيقية في هذا المجال، أن الذهبي كان يقبل جرح الناقد المتأخر إذا استند إلى قرائن قوية بينة أو إلى نقل صحيح عن معاصر، وإلا فإنه يعتبر حكاية عن غيره لا اجتهداً نقدياً مستقلاً.

ومن الأسس التحليلية التي تميز بها الذهبي في الجرح، أنه كان يهتم بمعرفة أسباب الجرح الحقيقية، فلا يقبل تجريح راوٍ لمجرد مخالفته في الرأي أو المذهب أو بسبب التعصب والتحزب، وكان يتشدد في الرد على جرح الرواة لمثل هذه الأسباب غير المنهجية مؤكداً أن ذلك ليس من العدل في النقد ولا من التقوى في الدين، وهذه القاعدة مستفادة من قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اغْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)⁽²²⁾، فالذهبي يطبق هذه الآية الكريمة في منهجه النقدي بأن لا يمنعه بغضه لبدعة راوٍ أو لسوء مذهبه من العدل في حقه وبيان حقيقة وثاقته أو ضعفه حسب ما يظهر له من أدلة، وقد انتقد بعض النقاد الذين جروا الرجال على مذاهبهم وبدعهم فقط دون النظر إلى أمانتهم في الرواية وصدقهم في الأداء، ومن الشواهد على ذلك، أن الذهبي دافع عن بعض الرواة الذين ضعفوا لمجرد تشيعهم مع أنهم كانوا صادقين في الرواية، مثل "يزيد بن أبي زياد الكوفي" حيث قال الذهبي في حقه: "شيعي عالم فهم صدوق ردى الحفظ"⁽²³⁾.

ومن ثم فإن تأمل منهج الذهبي في الجرح يكشف عن عالمية هذا المنهج وخلوده، فهو يجمع بين العدل التام في النظر إلى الرجال، وبين الدقة المتناهية في تصنيف درجات الضعف، وبين الاجتهاد الشخصي في الموازنة بين الأقوال المتعارضة، وبين الالتزام بالنصوص الشرعية في كل خطوة من خطوات النقد، وهذا ما جعل مؤلفاته من أهم ما كتب في نقد الرجال على مر العصور.

المبحث الثالث: أسس الذهبي في التعامل مع تعارض الأقوال النقدية والترجيحات عنده

يمثل تعارض الأقوال النقدية حول الراوي الواحد من أصعب المسائل التي واجهها علماء الجرح والتعديل، وقد برع الإمام الذهبي في وضع أسس ومنهجيات دقيقة للتعامل مع هذا التعارض وإجراء الترجيحات المناسبة، مما جعل ميزانه النقدي من أكثر الموازين إنصافاً وتحقيقاً، ومن الأسس القرآنية التي استند إليها الذهبي في هذا الباب قوله تعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)⁽²⁴⁾، فقد فهم الذهبي من هذه الآية أن الرد إلى الله والرسول عند التنازع لا يكون فقط في الأحكام الشرعية، بل يمتد إلى منهج النقد نفسه، فالرجوع إلى النصوص الشرعية والأصول الكلية المستقرة هو السبيل لحل أي تعارض يظهر بين أقوال النقاد. وبناءً على هذا الأصل، وضع الذهبي قاعدة محورية مفادها أنه إذا تعارض جرح وتعديل في راوٍ واحد، فإنه ينظر أولاً إلى طبقة كل من الجارح والمعدل⁽²⁵⁾، فإذا كان الجارح معاصراً للراوي أو قريباً من طبقته، وكان المعدل متأخراً عنه، فإنه يقدم الجرح على التعديل، لأن المعاصر أدري بحال الراوي ممن جاء بعده بقرون أو بقرود، وقد استند الذهبي في هذه القاعدة إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "الشاهد يرى ما لا يرى الغائب"⁽²⁶⁾، فالمعاصر للراوي كالشاهد الذي يرى حقيقته رأي عين، بينما المتأخر كالغائب الذي لا يعرف الراوي إلا من خلال النقول والوسائط، والشاهد أولى بالقبول من الغائب عند التعارض.

ومن الأسس التحليلية المهمة في منهج الذهبي عند تعارض الأقوال، أنه كان يقدم الجرح المفسر الموضح السبب على الجرح المبهم المجمل، ويقدم التعديل المفسر على التعديل المبهم كذلك، وهذه القاعدة مستفادة من قوله تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)⁽²⁷⁾، فالقول النقدي الذي لا يستند إلى علم وبيان لا يجوز قبوله ولا الاعتماد عليه، والذهبي يطبق هذه القاعدة بصرامة شديدة، فمثلاً عندما يجد جرحاً مفسراً كقول ابن معين في راوٍ "كان يسرق الحديث" أو قول البخاري "منكر الحديث" مع بيان سبب النكارة، فإنه يقدم هذا الجرح على تعديل غيره له ولو كان المعدل أكثر عدداً أو أوثق مرتبة، لأن المفسر أوضح العلة وجاء بالبينة التي تثبت ضعف الراوي. وفي المقابل، إذا كان الجرح مجملاً كقوله "فيه نظر" أو "ليس بذاك" دون بيان السبب، والتعديل صادراً عن ثقة كابن معين أو أحمد، فإن الذهبي يتوقف في الترجيح أو يرجح بكثرة النقاد أو بأعلميتهم، ومن الشواهد التاريخية على دقة هذا المنهج، أن الذهبي توقف في الحكم على راوٍ اسمه "عبد الله بن لهيعة" مع كثرة الأقوال المتعارضة فيه، فرجح في النهاية

القول بأنه سيئ الحفظ⁽²⁸⁾، بعد أن فسر له أئمة كابن المبارك ويحيى القطان أسباب ضعفه، ولم يقبل جرح من جرحه بلا تفسير ولا تعديل من عدله بلا تفسير أيضاً.

ومن الأسس الراسخة التي اعتمدها الذهبي في الترجيح بين الأقوال المتعارضة، أنه كان ينظر إلى كثرة النقد من الجانبين، فإذا كان الجارحون أكثر عدداً من المعدلين وكانوا جميعاً ثقات متقنين، فإنه يقدم الجرح، وإذا كان المعدلون أكثر عدداً يقدم التعديل، وهذه القاعدة تستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "يد الله مع الجماعة"⁽²⁹⁾، فكثرة النقد تدل على أن حكمهم أقرب إلى الصواب من حكم القلة، لأن الخطأ في الاجتماع أقل منه في الانفراد، والذهبي يطبق هذه القاعدة تطبيقاً عملياً في كثير من المواضع، فمثلاً في ترجمة راوٍ اسمه "يحيى بن أكتم بن محمد بن قطن"، نجد الذهبي يذكر أن جمهور النقاد وثقوه وعدلوه، بينما جرحه واحد فقط وهو "أبو حاتم" بقوله "فيه نظر"⁽³⁰⁾، وهنا قدم الذهبي قول الجماعة على قول الواحد لأن الكثرة مرجحة عند التعارض. لكن الذهبي لم يجعل هذه القاعدة مطلقة، بل قيدها بشرط أن يكون النقد في الجانبين متقاربين في المرتبة العلمية والضبط والإتقان، وإلا فإنه يقدم الأعم والأوثق والأضبط وإن كان أقل عدداً، واتبع الذهبي في منهجه عند تعارض أقوال النقاد قاعدةً أساسية تفرق بين طبقة الراوي؛ فكلما كان الراوي أقرب إلى القرون المفضلة (ككبار التابعين) تشدد في طلب القرائن للترجيح، وكلما كان من طبقة متأخرة تسامح قليلاً. وطبق ذلك عملياً في أحكامه، فرجّح في "محمد بن إسحاق" - مع وجود لين في حفظه - قبول روايته بشروط (كروايته عن ثقة وبيان السماع) ورفض التشديد المطلق فيه، لأنه من طبقة متوسطة قريبة من القرون المفضلة، ولا يُجرح بلا سبب قوي مفسر.

ومما سبق، فإن تأمل منهج الذهبي في التعامل مع تعارض الأقوال النقدية والترجيحات عنده، يكشف عن منظومة متكاملة تجمع بين الاجتهاد الشخصي والانضباط بالقواعد الكلية، وبين العدل التام في النظر إلى الرواة وإنصافهم، وبين الدقة المتناهية في التفريق بين أنواع التعارض وطرق حلها.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن منهج الإمام الذهبي في نقد الرجال لم يكن مجرد امتداد تقليدي لمنهج النقاد المتقدمين، بل مثل نموذجاً نقدياً متكاملاً يجمع بين التأصيل الشرعي والتحليل العقلي، حيث استطاع الذهبي أن يوازن بين النصوص النقلية والقرائن الواقعية في الحكم على الرواة، وأن يطور أدوات دقيقة للتفريق بين مراتب التوثيق والتضعيف. وقد اتسم منهجه بالمرونة المنضبطة، فلم يتقيد بالنقل الحرفي، بل مارس اجتهاداً نقدياً وإعياً قائماً على فحص السياقات وتفسير العلل، مما جعله من أكثر النقاد قدرة على التعامل مع الحالات الإشكالية في علم الجرح والتعديل.

كما كشفت الدراسة أن القيمة الحقيقية لمنهج الذهبي تكمن في قدرته على إدارة التعارض النقدي وفق قواعد علمية دقيقة، أبرزها تقديم الجرح المفسر، ومراعاة طبقة الناقد، وتحليل قوة الأدلة، وهو ما يعكس

نضجاً منهجياً متقدماً يتجاوز الطرح الوصفي إلى بناء نظام نقدي تحليلي متكامل. وبذلك، فإن منهج الذهبي لا يُعد مجرد تراث علمي تاريخي، بل يمثل إطاراً معرفياً قابلاً للتوظيف في الدراسات الحديثة المعاصرة، خاصة في ظل الحاجة إلى إعادة قراءة التراث النقدي بمنهجية علمية أكثر عمقاً وصرامة.

النتائج

1. تميز منهج الذهبي باعتماده على التوثيق المعنوي القائم على القرائن والسياق، وليس فقط على النقل الصريح عن النقاد .
2. اعتمد الذهبي نظاماً دقيقاً في تصنيف مراتب الجرح والتعديل، يعكس فهماً تحليلياً عميقاً لقيمة الروايات .
3. أكد منهج الذهبي على تقديم الجرح المفسر على التعديل عند التعارض، مع رفض الجرح المبهم غير المعلل .
4. أظهر الذهبي قدرة عالية على إدارة تعارض الأقوال النقدية من خلال قواعد ترجيحية منهجية دقيقة .
5. اتسم منهج الذهبي بالإنصاف والموضوعية، حيث فصل بين الحكم العلمي على الراوي والانتماءات الفكرية أو المذهبية .

التوصيات

1. ضرورة إعادة توظيف منهج الذهبي التحليلي في الدراسات الحديثة المعاصرة، خاصة في معالجة القضايا النقدية المركبة .
2. إدراج منهج الذهبي في نقد الرجال ضمن المناهج الدراسية في كليات الشريعة، مع التركيز على تطبيقاته العملية .
3. تشجيع الدراسات المقارنة بين منهج الذهبي ومناهج كبار النقاد، بهدف تطوير نموذج نقدي معاصر مستند إلى التراث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن اسحاق، محمد بن اسحاق بن يسار (ت: 151هـ/768م)، سيرة ابن إسحاق، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: 852هـ/1449م)، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، تح: صبري بن عبد الخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

3. ابن حنبل، أحمد(ت: 241هـ/856م)، مسند أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
4. ابن صلاح، محمد بن اسماعيل(ت: 1182هـ/1768م)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
5. الأسمرى، خالد بن جابر بن علي، التعديل الضمني عند ابن عدي لشيخه جمع ودراسة موازنة، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1429هـ.
6. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ/870م)، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993م.
7. الترمذي، محمد بن عيسى(279هـ/892م)، سنن الترمذي، تح: إبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1975م.
8. التميمي، محمد بن خليفة بن علي، مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 2002م.
9. الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1347م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.
10. الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: غنيم عباس ومجدي السيد أمين، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004م.
11. الذهبي، محمد بن أحمد(ت: 748هـ/1348م)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تح: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995م.
12. الذهبي، محمد بن أحمد(ت: 748هـ/1348م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، 1992م.
13. الذهبي، محمد بن أحمد(ت: 748هـ/1348م)، المغني في الضعفاء، تح: نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، الطبعة الأولى، 1994م.
14. الذهبي، محمد بن أحمد(ت: 748هـ/1348م)، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تح: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الأولى، 1993م.

15. الذهبي، محمد بن أحمد(ت:748هـ/1348م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، 1967م.
16. الذهبي، محمد بن أحمد(ت:748هـ/1348م)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1963م.
17. الذهبي، محمد بن أحمد(ت:748هـ/1348م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1963م.
18. الشافعي، محمد بن إدريس (ت: 204هـ/820م)، الأم، تح: محمد زهري النجار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
19. عبدالرزاق، مصعب نبيل ابراهيم، ميزان الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي، مجلة الدراية، المجلد3، العدد18، 2018م.
20. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد(ت:505هـ/1111م)، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
21. القدوري، أحمد بن محمد بن جعفر(ت:428هـ/1037م)، التجريد، تح: محمد أحمد السراج وعلي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م.

الهوامش:

- (1) عبدالرزاق، مصعب نبيل ابراهيم، ميزان الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي، مجلة الدراية، المجلد3، العدد18، 2018م، ص379-408.
- (2) التوثيق الفعلي: أو ما يعرف بالتعديل الفعلي/الضمني هو منهج معتمد عند علماء الحديث والأصوليين لإثبات عدالة الراوي أو قبول روايته، ويكون ذلك من خلال التصرف والعمل وليس بالتصريح القول. ينظر: الأسمرى، خالد بن جابر بن علي، التعديل الضمني عند ابن عدي لشيخه جمع ودراسة موازنة، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1429هـ، ص35.
- (3) سورة الحجرات، الآية 6.
- (4) الذهبي، محمد بن أحمد(ت:748هـ/1348م)، سير أعلام النبلاء، ج9، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1963م، ص358-372.
- (5) الذهبي، محمد بن أحمد(ت:748هـ/1348م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج3، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1963م، ص140.
- (6) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت: 852هـ/1449م)، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، ج1، تح: صبري بن عبد الخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص123.
- (7) ابن حنبل، أحمد(ت: 241هـ/856م)، مسند أحمد بن حنبل، ج14، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، حديث رقم ١٨٧٢، ص142.
- (8) الذهبي، محمد بن أحمد (ت:748هـ/1348م)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج4، تح: غنيم عباس ومجدي السيد أمين، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004م، ص70.

- (9) القدوري، أحمد بن محمد بن جعفر (ت: 428هـ/1037م)، التجريد، ج12، تح: محمد أحمد السراج وعلي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م، حديث رقم 1625، ص6539؛ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت: 505هـ/1111م)، المستقصى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ص141.
- (10) سورة النحل، الآية 43.
- (11) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1347م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج5، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، ص1010.
- (12) التميمي، محمد بن خليفة بن علي، مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 2002م، ص135.
- (13) سورة المائدة، الآية 27.
- (14) عبدالرزاق، مصعب نبيل ابراهيم، ميزان الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي، ص379-408.
- (15) الشافعي، محمد بن إدريس (ت: 204هـ/820م)، الأم، ج7، تح: محمد زهري النجار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م، ص40.
- (16) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، المغني في الضعفاء، ج1، تح: نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، الطبعة الأولى، 1994م، ص174.
- (17) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2، ص441.
- (18) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، 1967م، ص6.
- (19) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ/870م)، صحيح البخاري، ج1، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993م، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 110، ص52.
- (20) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تح: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الأولى، 1993م، ص319.
- (21) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج3، ص203.
- (22) سورة المائدة، الآية 8.
- (23) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج2، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، 1992م، ص382.
- (24) سورة النساء، الآية 59.
- (25) ابن صلاح، محمد بن اسماعيل (ت: 1182هـ/1768م)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج2، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، ص107.
- (26) ابن اسحاق، محمد بن اسحاق بن يسار (ت: 151هـ/768م)، سيرة ابن إسحاق، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص271.
- (27) سورة الإسراء، الآية 36.
- (28) الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1348م)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تح: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995م، ص72، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص70.
- (29) الترمذي، محمد بن عيسى (ت: 279هـ/892م)، سنن الترمذي، ج4، تح: إبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1975م، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم 2166، ص466.
- (30) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج5، ص1280.